والحلال والحرام وقد ذكروا من ذلك المواعظ والقصص وأنه يجوز العمل بها ما هو أسهله
ما يكون من الضعيف كما هو معروف **فنقول** ما ذكرتموه من أن هذه الأخبار مما
لا يرجع إلى الأحكام من الحلال والحرام مسلّم لا نزاع فيه لكنكم جعلتم هذه الأخبار
مما يقطع بما تضمنته من وجود المهدي وأنه لا يجوز العدول عما فيها بصرف شيء عنهم
بحيث أقصر الحلال والحرام فإذا ثبت ذلك فلا يجوز الأعمال على صحيحها بكلامه
من الصحيح الذي يقوم به الحجة ۝ وأما قولكم وقد ذكروا من ذلك المواعظ والقصص
وأنه يجوز العمل بما هو أسهله ما يكون من الضعيف **قلنا** ليس هذا ما نحن
فيه فإن أئمتنا إنما جوزوا العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لأجل ما يترتب
على فعلها من الثواب والترغيب في فضل الأعمال الصالحة الذي هو الله تبارك وتعالى
وأما شاهد المثال في رواية أخبار القصص والسير بالروايات التي لا تقوم بها الحجة
فإنما جوزوا ذلك لأنه لا يترتب عليه حلال ولا حرام ولا هو مما يقطع به بل يحكى على
سبيل الحكي للاعتبار والاستنصار بأخبار من مضى وهذا أمر واضح لا يخفى عليكم ۝
قوله والكتاب الذي في أول باب الشك في الطلاق هو ما قاله الإمام
حجة الإسلام في هذا الباب من الوسيط ولعله أما الشك في الطلاق فصورته أن يتردد
في أنه طلق أم لا فالأصل أن لا طلاق ونختم كلام الغزالي الآخر ثم نختم كلام النووي
في الجواهر في بيان صورة الشك وهو أن يتردد في أنه طلق أم لا إلى آخر كلامه ثم نختم
كلامه في أثناء الفروع المذكورة آخر كتاب الطلاق مسألة أبي هريرة المروي أنه لو
قال السني إن الله يخلق الخير والشر من الله فامرأتي طالق وقال المعتزلي إن كان من الله
فامرأتي طالق إلى آخر ما حكيتموه عنه من ذلك **فنقول** لم يتضح لكم في
استنادكم لذلك علينا فإنكم قد قلتم في سؤالكم ولينظر أول باب الشك في الطلاق
وأواخر كتاب الطلاق في الفروع فذكرتم الحكم في جوابنا مسلّم عن غير تمييز ذكرها
إلا أنكم إنما أردتم المعزول في ذلك ما هو إيقاع الطلاق بالشك لا يقع
فلا لوم علينا في استخراج ما أصلتموه فإذا أثبتنا نظائره والأيام مختلفة

نسأل الله

نسأل الله أن ينفعنا بما علمنا ۝
قولكم ومن ذلك إنكار من أنكر أنه قام دليل أجمع عليه من الكتاب والسنة
والإجماع وتأكيد ذلك بما ورد من أخبار الآحاد الناسخ فيها في باب هذا المهدي وما
يرد فيها من أخبار الآحاد ولم يصح منهم رفع ذلك الاستيقان الوثيق **فنقول**
هذا الكلام استطراد منكم إلى غير ما أنتم بصدده من مناقشتنا في جوابنا فإن
هذا مما يستريب ذو عقل في جوابنا مع أنه كلام متناقض فيه إذا حقق بلا شك وبيان ما
ادعيناه أن الكتاب العزيز إنما نطق باجتماع موسى عليه السلام بعبد من عباد الله
سبحانه وتعالى وجرى بينهما ما قصه الله في كتابه من غير بيان جنس العبد ولا اسمه ولا
بقائه إلى آخر الدهر والذي ثبت في السنة الصحيحة تسمية العبد المذكور بالخضر فضلًا
من غير بيان شيء مما تقدم فكيف يسوغ لكم دعوى أن ما يقابله من الكتاب والسنة
والإجماع فليس فيهم شيء من ذلك وإنما فيهم أصل وجوده فإن كنتم تقولون إذا ثبت
أصل وجوده بالكتاب والسنة والإجماع وتأكد بما ورد من أخبار الآحاد لم يسع لكم
رفع ذلك الاستيقان الوثيق **قلنا** هذا الذي جعلتموه على أصل وجوده لا يلزم منه وجوده
إلى آخر الدهر لا زائدًا من أمر خارق للعادة ولا اللهم في جنس البشر والثابت بالعادة
المستمرة في الخلق أمر قطعي وهو الموت في جنس البشر وأما ما نسبتموه إلى أن الله
مأمور موهوم لا يصلح لمعارضة القطعي والله أعلم ۝ قولكم وتأكيد ذلك بما ورد
من الأخبار الناسخ فيها في باب هذا المهدي إلى آخره **فنقول** لكم إن الناسخة تسمع على
قيام المولد والأخذ في العادة خلاف الأمر ولم يقم دليل يقتضيه من نص تأكيد ۝
قولكم في باب هذا المهدي هو أمر خارق للعادة إلا أنه يقوله بما لا يكاد أنه الناسخ في نبوته
إلى نسخ في زمان ربه عوا الخضر أو نبي من بني من غير بعثه في الكلم ولا اعتقاد ۝
قولكم ... والظاهر من أخبار الشاهد هذا الأمر **فنقول** إنه لا يفضي إلى الفن
لم يثبت دليل نبوته لم يسع الحكم بمعارضته المعقول والمنقول أما المنقول
فظاهر قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد وحديث الثاني في سنة ومن بعد غاية

جامعة الرياض

Copyright King Saud University